

Distr.
GENERAL

E/CN.4/Sub.2/2005/20
6 July 2005

ARABIC
Original: FRENCH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة حقوق الإنسان
اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان
الدورة السابعة والخمسون
البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت
الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

تنفيذ القواعد والمعايير القائمة في مجال
مكافحة الفقر المدقع

تقرير مرحلي مقدم من السيد خوسيه بينغوا،
منسق فريق الخبراء المخصص

موجز

دعت اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، في قرارها ٧/٢٠٠٤ المؤرخ ٩ آب/أغسطس ٢٠٠٤، فريق الخبراء المخصص الذي ينسق أعماله السيد خوسيه بينغوا، إلى إعداد تقرير مرحلي عن التقدم المحرز يقدم إلى اللجنة الفرعية في دورتها السابعة والخمسين، بشأن الحاجة إلى وضع مبادئ توجيهية لتنفيذ القواعد والمعايير القائمة في مجال حقوق الإنسان في سياق مكافحة الفقر المدقع. ويُقدّم التقرير الحالي عقب التقرير المرحلي، الذي قُدم إلى الدورة الخامسة والخمسين (E/CN.4/Sub.2/2003/17) وعقب التقرير عن التقدم المحرز في العمل الجاري المقدم إلى الدورة السادسة والخمسين (E/CN.4/Sub.2/2004/25). وسيُقدم التقرير النهائي إلى الدورة الثامنة والخمسين.

وبالاستناد إلى الأعمال السابقة التي اضطلع بها فريق الخبراء المخصص وإلى تبادل الآراء فيما بين أعضاء اللجنة الفرعية الذين كان أربعة منهم ينتمون إلى الفريق المخصص، والتي تمت في ساو باولو (البرازيل) يومي ٢ و٣ آذار/مارس ٢٠٠٥، وعقب مشاورات مع مختلف النظراء، بما فيها مشاورات إقليمية بين عضو من فريق الخبراء المخصص وأشخاص يعيشون في فقر مدقع تمت في بانكوك يومي ٢٦ و٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٥، يؤكد الفريق من جديد ضرورة إعداد نص عن حقوق الإنسان والفقر المدقع ويوصي بإنشاء فريق عامل مكلف بصياغة مشروع تمهيدي لهذا النص. وهذا التقرير، الذي يستند إلى مناقشات و مشاورات جرت داخل فريق الخبراء المخصص، يعمّق التفكير في العناصر الأساسية التي ينبغي أن تتجلى في وثيقة عن حقوق الإنسان والفقر المدقع.

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٤	٨-١ مقدمة
٥	١١-٩ أولاً - من أجل مكافحة الفقر، إيلاء الأولوية للفقر المدقع
٦	١٦-١٢ ثانياً - الفقر المدقع، إنكار للحقوق الأساسية
٧	٢١-١٧ ثالثاً - الفقر المدقع نيل من الحق في الحياة
٧	٢٧-٢٢ رابعاً - ضرورة إصدار نص إعلان دولي
٨	٣٤-٢٨ خامساً - اعتماد نهج قائم على التكافل، وعدم تجزئة حقوق الإنسان وطابعها العالمي
١٠	٣٩-٣٥ سادساً - تتطلب بعض الجماعات والمناطق عناية خاصة
١٠	٤٠ سابعاً - الفساد يعيق مكافحة الفقر المدقع إعاقه خطيرة
١١	٤٣-٤١ ثامناً - وضع حد للفقر المدقع: أي نهج قانوني يعتمد؟
١١	٤٧-٤٤ تاسعاً - ضمان قانونية سياسة شاملة ومتواصلة لمقاومة الفقر
١٢	٥٠-٤٨ عاشراً - مشاركة الفقراء واستشارتهم أمر لا بد منه
١٣	٥٦-٥١ حادي عشر - منظور القانون الدولي من أجل الممارسة الفعلية للحقوق
١٤	٥٨-٥٧ ثاني عشر - لاستنتاجات والتوصيات

مقدمة

١ - أكدت الدول، في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، أنها لن تدخر "أي جهد في سبيل تخليص بني الإنسان، رجالاً ونساءً وأطفالاً، من ظروف الفقر المدقع المهينة واللاإنسانية، التي يعيش فيها حالياً أكثر من بليون شخص". وقام الأمين العام للأمم المتحدة، في تقريره المعنون "في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية، والأمن، وحقوق الإنسان للجميع" (A/59/2005)، بدعوة الدول إلى قطع شوط آخر في مقاومة الفقر المدقع.

٢ - وذكرت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، في خطة العمل التي قدمتها إلى الأمين العام بتاريخ ٢٠ أيار/مايو الماضي، مقاومة الفقر بصفقتها الأولوية في أي برنامج عالمي للنهوض بحقوق الإنسان: "يجب أن يمثل الفقراء ومشكلة الفقر الصدارة، بل الأولوية في أي برنامج عالمي لتعزيز حقوق الإنسان" (A/59/2005/Add.3، الفقرة ١١).

مرحلة جديدة في استحداث نهج لمقاومة الفقر يستند إلى حقوق الإنسان

٣ - طلبت لجنة حقوق الإنسان في القرار ٣١/٢٠٠١، المؤرخ ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠١، إلى اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان أن "تنظر في الحاجة إلى القيام، استناداً إلى مختلف الصكوك الدولية القائمة، بوضع مبادئ توجيهية لمعايير وقواعد حقوق الإنسان في سياق مكافحة الفقر المدقع" (الفقرة ٧ (أ)). وشكّل فريق عامل يتألف حالياً من خمسة أعضاء (وهم السيدة يوليا - أنتوانيلا موتوك، والسادة يوزو يوكوتا، والحاج غيسه، وإيمانويل ديكو، وخوسيه بينغوا منسقاً). وقدم الفريق العامل إلى اللجنة الفرعية، في دورتها الخامسة والخمسين، ورقة العمل الأولوية التي تتضمن إطاراً مفاهيمياً لوضع مبادئ توجيهية (E/CN.4/Sub.2/2003/17) وتقريراً عن حالة تقدم الأعمال إلى الدورة السادسة والخمسين (E/CN.4/Sub.2/2004/25) ضم إليه مرفق يقدم عناصر يمكن أن يُستند إليها في إعداد مبادئ توجيهية ممكنة.

٤ - واعتمدت اللجنة الفرعية، في دورتها السادسة والخمسين أيضاً القرار ٧/٢٠٠٤، المؤرخ ٩ آب/أغسطس ٢٠٠٤، "تؤكد [فيه] من جديد موافقتها على المبادئ الأساسية للإطار المفاهيمي، الواردة في الوثيقة (E/CN.4/Sub.2/2003/17)" (الفقرة ٦) و"تطلب كذلك إلى الخبراء أن يساهموا في حلقات دراسية إقليمية يشارك فيها أشخاص يعيشون في فقر مدقع وأشخاص يعملون معهم بغرض تحديد العناصر الأساسية التي يجب إدراجها في نص دولي عن الفقر المدقع وحقوق الإنسان" (الفقرة ١١). وأحاطت اللجنة علماً في دورتها الحادية الستين، في قرارها ١٦/٢٠٠٥، المؤرخ ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، علماً بالأعمال الجارية التي تضطلع بها اللجنة الفرعية وطلبت إلى "مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، والخبير المستقل المعني بمسألة الفقر المدقع، واللجنة الفرعية، ضمان تنسيق وترابط أعمالها، وفقاً للقرارات السابقة الصادرة عن لجنة حقوق الإنسان، ومواصلة التشاور، بأنسب طريقة، مع أشد الناس فقراً والمجتمع المدني والدول المعنية" (الفقرة ٨ (ب)).

٥ - واجتمع فريق الخبراء المخصص يومي ٢ و٣ آذار/مارس ٢٠٠٥ في ساو باولو (البرازيل) وأمعن التفكير في العناصر الأساسية الواجب إدراجها في نص دولي عن الفقر المدقع وحقوق الإنسان. وشارك في تلك الأعمال

خبراء حقوق الإنسان، وأشخاص شهدوا أو يشهدون الفقر المدقع والاستبعاد الاجتماعي، ومنظمات غير حكومية أيضاً^(١).

٦- وأثناء حلقة دراسية إقليمية نُظمت في بانكوك يومي ٢٦ و٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٥، تسنى إجراء حوار بين السيد يوكوتا، عضو فريق الخبراء المخصص، وأشخاص يعيشون في فقر مدقع. كما شارك في الحلقة الدراسية ممثل عن المفوضية السامية وأشخاص آخرون يكافحون الفقر. وزار المشاركون في الحلقة الدراسية أسراً في الأحياء التي تقيم فيها^(٢).

٧- وهكذا، تمكن فريق الخبراء المخصص من الاجتماع في مناسبات مختلفة خلال سنوات العمل الثلاث هذه، وأجرى خلالها العديد من المشاورات مع منظمات ورابطات الفقراء وأشخاص يعملون في مجال القضايا المتعلقة بالفقر، وهيئات دولية ومنظمات غير حكومية متخصصة^(٣).

٨- وتحذو مختلف هذه اللقاءات بفريق الخبراء المخصص إلى تأكيد لزوم إعداد نص إعلان دولي عن حقوق الإنسان والقضاء على الفقر المدقع، وإلى مواصلة فريق الخبراء نهجه القائم على التشاور مع الأشخاص الذين يعانون الفقر المدقع، وإلى اتخاذ قرار يوصي بإنشاء فريق عامل تابع للجنة الفرعية من أجل التوصل إلى صياغة نص الإعلان الدولي المتوخى خلال فترة معقولة.

أولاً - من أجل مكافحة الفقر، إيلاء الأولوية للفقر المدقع

٩- يعتبر فريق الخبراء المخصص أنه ينبغي للنص الدولي الواجب إعداده أن يركز على الفقر المدقع، أي أن يتضمن مرتكزاً حقيقياً من أجل استعادة حقوق الأشخاص والسكان الأشد تعرضاً للاستبعاد والذين كثيراً ما يكونون الأشد تعرضاً للتجاهل. ونظراً إلى أن مفهوم الفقر مفهوم نسبي دائماً، بمعنى أن أي شخص يمكن أن يكون فقيراً مقارنة بشخص آخر، يقترح فريق الخبراء المخصص التركيز على الحالات التي تُنتهك فيها كرامة الإنسان انتهاكاً صارخاً، والتي كثيراً ما يُهدد فيها الحق في الحياة. ويرد في وثائق عديدة مصطلحا "الفقر" و"الفقر المدقع" باعتبارهما مترادفين أو يستعملان بطريقة مبهمه. لذلك اختار فريق الخبراء المخصص نهجاً يميل بالأحرى إلى وصف العناصر المكونة للفقر المدقع بدلاً من تعريفها، مع مراعاة وجود نهج وأوصاف مختلفة لهذه الظاهرة، يصب معظمها في الاتجاه ذاته.

١٠- ويتبنى فريق الخبراء المخصص منظور الخبير المستقل المعني بمسألة حقوق الإنسان والفقر المدقع، السيد أرجون سينغويتا، الذي يبين في تقريره الأخير أنه ينبغي تعريف الفقر المدقع على أنه "مزيج مركب من ضعف الدخل، والافتقار للتنمية البشرية والاستبعاد الاجتماعي يشمل مفهوم الافتقار لأدنى مستويات الأمان والحرمان من القدرات" (E/CN.4/2005/49، ص ٢). ويستهدف "الحرمان من القدرات" عدم توفير فرص حقيقية لتخليص الفقراء من أوضاعهم، إضافة إلى هدر الموارد والإمكانات البشرية التي يولدها الفقر المدقع. ورغم ذلك، وكما برز في الحلقات الدراسية المعقودة في بوني عام ٢٠٠٤، وساو باولو وبانكوك عام ٢٠٠٥، فإن للأفراد والأسر التي تواجه الفقر المدقع قدرة هائلة على المقاومة وعلى الإبداع. وفي ذلك دليل على توقعهم إلى تحمل مسؤولياتهم في

المجتمع، كما شدد على ذلك من قبل إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية، الذي اعتمده مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية عام ١٩٩٥^(٤).

١١- ومن ثم يعتبر فريق الخبراء المخصص أنه يجدر التركيز على أخطر حالات الحرمان والاستبعاد الاجتماعي، وذلك من منظور حقوق الإنسان، واستناداً إلى ما توصل إليه من مشاورات مع الفقراء جدا.

ثانياً - الفقر المدقع، إنكار للحقوق الأساسية

١٢- يشكل الفقر المدقع في الوقت نفسه مشكلة اقتصادية، بسبب انعدام الدخل، ومشكلة اجتماعية وثقافية، بسبب عدم وجود فرص اندماج في النسيج الاجتماعي إطلاقاً. غير أنه يشكل بالخصوص وبصورة أساسية أعمق مشكلة سياسية، نتيجة إنكار الحقوق والحريات الأساسية.

١٣- والفقر المدقع متعدد الأبعاد، كما يعرب عنه بوضوح الأشخاص الذين يواجهونه والأشخاص الذين يعملون معهم على السواء. لذلك، فإن فريق الخبراء المخصص يوصي بالعمل في إطار منظور وصفي يمكن أن يُحسّن باستمرار ويسمح بفهم ظاهرة الفقر المدقع على نحو أشمل.

١٤- ويتصف الفقر المدقع بحالة استبعاد عامة من المواطنة، ومن مركز الشخص الاجتماعي وصاحب الحق. وبالمقابل، لا يمكن أن نعتبر أن جميع الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع فقر أو ظروف مهينة مستبعدين تماماً. ففي إطار المجموعة الأوسع من الأشخاص الذين يعانون الفقر الاقتصادي، يُعد الاستبعاد الاجتماعي بكافة أبعاده، السمة التي تميز الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع.

١٥- والفقر المدقع عامة هو ظرف عيش يتسم بوصم لا تعيه بقية المجتمع إطلاقاً. والوصم الاجتماعي هو أحد خصائص الفقر المدقع. ويجب أن يهدف النهج القائم على الحقوق إلى وضع حد لذلك الوصم والوصول إلى الاعتراف بالفقر المدقع في العالم بصفته إحدى أكثر الحقائق مأساوية وأحد أخطر أسباب النيل من الكرامة البشرية.

١٦- وبذلك، فإن الفقر المدقع هو شكل من أشكال التمييز، والإنكار الشامل للحقوق المدنية والسياسية، وبخاصة الحق في الحياة الذي تكرسه تلك الحقوق، وفي الوقت نفسه الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ونجد في إطار الفقر المدقع نبلاً من تكافل حقوق الإنسان ووحدها غير القابلة للتجزئة. وكثيراً ما يتعرض الأشخاص الفقراء جداً إلى التمييز بسبب فقرهم ويشكل ذلك انتهاكاً لحقوقهم. ويؤدي ذلك الانتهاك إلى حلقة مفرغة للفقر يحول فيها انعدام الفرص دون الخروج من تلك الحالة. ويسهم ذلك التمييز الذي يتعرض له الفقراء أيضاً في تكرار حالات الفقر المدقع من جيل إلى آخر.

ثالثاً - الفقر المدقع نيل من الحق في الحياة

١٧- كثيراً ما يُهدّد، في حالات الفقر المدقع، الحق في الحياة الذي تضمنه بالخصوص المادة ٦ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. ويموت ملايين الأطفال والكبار قبل الأوان بسبب الفقر المدقع الذي يواجهونه.

١٨- إن أبرز أسباب فرط الوفيات هذا هو انعدام أوجه الأمن المادي الأساسي، وعدم كفاية الأغذية وسوء نوعيتها، وعدم الحصول على الماء الصالح للشرب وعلى الرعاية الصحية، وشروط السكن السيئة التي تؤثر إما تأثيراً في صحة الأفراد وتؤدي إلى وفاتهم قبل الأوان. ويمكن أن تلاحظ تلك الأوضاع من جهة أخرى في جميع القارات، حتى وإن تفاوتت نسبها، ولكن نطاق انتشارها أوسع في العالم الثالث. كما يموت على نحو منتظم في المدن الغربية الكبرى أيضاً رجال ونساء بلا مأوى رغم المبادرات المتخذة، وهو واقع يصدم المشاعر بصورة متزايدة.

١٩- غير أن المشاورات التي أجراها فريق الخبراء المخصص تبرز أن عدم الحصول على أسباب الأمن المادية الأساسية كثيراً ما يرتبط بحالة الاستبعاد الاجتماعي الشاملة التي يذهب أشد الفقراء ضحيتها. وهكذا، ففي مجال الصحة، لوحظ مراراً وتكراراً أنه حتى عندما توجد خدمات مجانية للوقاية من الأمراض المعدية وعلاجها، فإنها لا تصل إلى أشد فئات السكان حرماناً، بسبب الضعف الشديد لمجمل ظروف عيشها المادية والاجتماعية والنظرة السلبية التي تتعرض لها. ويتعلق الأمر في هذا المجال بحلقة مفرغة يدور فيها الفقر المدقع، حيث يحول الاستبعاد دون الحصول على أسباب الأمن المادي الأساسية، ويهمش أشد الفقراء على نحو متزايد.

٢٠- وفيما يتعلق بالنيل من الحق في الحياة بسبب الفقر المدقع، يلاحظ فريق الخبراء المخصص أن تطور إدراك الحق في الحياة في الولايات القضائية الإقليمية، شأنه في ذلك شأن الولاية القضائية الدولية، يتجه نحو نهج يربط، إلى جانب البقاء البيولوجي، الحق في الحياة بالحق في عيش كريم، وفقاً للنهج الذي اعتمدهت لجنة حقوق الإنسان في قراراتها المتتالية^(٥).

٢١- وحيث إن الفقر المدقع حالة مستدامة من الحرمان من الحقوق الأساسية للكائن البشري تؤثر في مجمل أبعاد الحياة البشرية (الموارد، والعلاقات الإنسانية، والمواطنة)، فهو تجلّ لحالة انتهاك دائم لحقوق الإنسان لا مفر للدولة والمجتمع الدولي على السواء من مسؤولية إصلاحها^(٦).

رابعاً - ضرورة إصدار نص إعلان دولي

٢٢- انطلاقاً من هذا التحليل، يوافق فريق الخبراء المخصص من جديد على ما أكدته اللجنة الفرعية في قرارها ٧/٢٠٠٤ وهو أن "الفقر المدقع يوقع رجالاً ونساءً وأطفالاً وشرائح كاملة من السكان في وضع تُنتهك فيه حقوقهم وحرّياتهم الأساسية، في البلدان الصناعية والبلدان النامية على السواء، وقد يشكل في بعض الحالات تهديداً للحق في الحياة، وأن العمل الفوري على تخفيف حدة هذه الظاهرة واستئصال شأفتها في نهاية المطاف يجب أن يظل أولوية عالية بالنسبة إلى المجتمع الدولي" (الفقرة ١). ويتفق النهج الذي اعتمدهت اللجنة الفرعية مع النهج

الذي اعتمده الجمعية العامة ولجنة حقوق الإنسان، ويؤكد أن الفقر المدقع والاستبعاد الاجتماعي يشكلان انتهاكاً للكرامة البشرية.

٢٣- وهكذا، اعتمدت الجمعية العامة خلال السنوات الماضية عدداً من القرارات التي تؤكد من جديد أن "الفقر المدقع والاستبعاد الاجتماعي يشكلان انتهاكاً لكرامة الإنسان، وأنها بناءً على ذلك يتطلبان اتخاذ إجراءات وطنية ودولية عاجلة للقضاء عليهما" القرار ١٠٦/٥٥ المؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، (الفقرة ١).

٢٤- كما يلاحظ فريق الخبراء المخصص أن الحلقات الدراسية السابقة الذكر التي نظمتها لجنة حقوق الإنسان في عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠١ خلصت إلى ضرورة إعداد نص (حلقة التدارس المعنية بحقوق الإنسان والفقر المدقع [E/CN.4/2000/52/Add.1] والحلقة الدراسية للخبراء بشأن حقوق الإنسان والفقر المدقع [E/CN.4/2001/54/Add.1 و Corr.1]).

٢٥- وتؤكد المشاورات واللقاءات التي أجراها فريق الخبراء المخصص مع مختلف الأطراف المؤثرة والمؤسسات ومع الفقراء ذاهم، أن نص إعلان عن حقوق الإنسان واستئصال شأفة الفقر المدقع سيكون مفيداً جداً ومناسباً، لأنه سيعزز، في حملة أمور، إطاراً قانونياً ملائماً لمقاومة الفقر.

٢٦- وهكذا، بين السيد أرجون سينغوبتا، الخبير المستقل المعني بمسألة حقوق الإنسان والفقر المدقع، في تقريره E/CN.4/2005/49 أنه "سيكون من الضروري اتخاذ قرار أو إصدار إعلان لوصف الفقر بأنه انتهاك لحقوق الإنسان أو حرمان منها، مع ما يقابله من التزامات فيما يتعلق بكل من أعمال حقوق الإنسان واستئصال شأفة الفقر" (ص ٢). وأيد ذلك الاتجاه السيد لياندر ديسبوي، المقرر الخاص المعني بمسألة حقوق الإنسان والفقر المدقع في الفترة من عام ١٩٩٢ إلى عام ١٩٩٦، والذي أسهم إسهاماً نشطاً في حلقة التدارس التي عقدها فريق الخبراء المخصص في ساو باولو^(٧).

٢٧- ويلاحظ فريق الخبراء المخصص، بناءً على ذلك، أن المنظمات الدولية والمؤسسات المتخصصة قد توصلت خلال السنوات الماضية إلى توافق في الآراء اعتبرت بموجبه أن الفقر المدقع هو إنكار للحقوق الأساسية للفرد، وأنه يعيق الأعمال الفعال لحقوق الإنسان، وأنه توجد علاقة وثيقة بين انتهاك حقوق الإنسان وحالات الفقر المدقع. وهذا التوافق في الآراء هو نجاح كبير حققه المجتمع الدولي يجب أن يتجلى الآن في اعتماد إعلان دولي يثبت بوضوح المسؤوليات ويحدد معالم واضحة للعمل.

خامساً - اعتماد نهج قائم على التكافل، وعدم تجزئة حقوق الإنسان وطابعها العالمي

٢٨- لا يوجد تسلسل هرمي داخل حقوق الإنسان، بسبب طبيعتها المتكافئة، وغير قابلة للتجزئة وعالميتها. ويعتبر فريق الخبراء المخصص أن ذلك يشكل مبدأً أساسياً لتعريف الفقر المدقع بصفته سلبياً لحقوق الإنسان، وفي

الوقت نفسه، وضع سبل كفيلة باستئصال شأفته. وقد جرت إعادة تأكيد هذا النهج باستمرار منذ نهاية الثمانينات في أعمال هيئات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة بشأن الفقر المدقع وتقريرها وقراراتها.

٢٩- وينال الفقر المدقع من كافة حقوق الإنسان، بما فيها، مثلما أسلفنا الحق في الحياة، الذي يشكل مكوناً حيوياً من تلك الحقوق، إذا بدون إعماله لا توجد حياة بشرية.

٣٠- إن الحق في المواطنة الذي يكرسه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، هو حق أساسي للحصول على أسباب الأمن المادية الأساسية (الأغذية، والماء الصالح للشرب، والسكن، والرعاية الصحية) ذلك أن المحروم من المواطنة لن يستفيد من سياسات الدولة الاجتماعية، بل وسيكون نصيبه أقل في ممارسة مجمل حقوق الإنسان في كنف الكرامة الكاملة لقدرته الإنسانية. ويشكل وجود الأشخاص والاعتراف بهم قانونياً بموجب امتلاك وثائق قانونية خطوة أولى ضرورية وأساسية لوضع حد لأوضاع الفقر.

٣١- وتتصف الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بصفة عامة بمبدأ الأعمال التدريجي. غير أن الفقر المدقع ينال من مجمل الحقوق والحريات الأساسية، بما في ذلك الحقوق التي تتعلق بإعمالها فوراً. وعليه، فإن تحديد وتنفيذ نشاط وسياسة شاملين ضد الفقر المدقع، لمدة طويلة، لهما أهداف واضحة، ومعروضين في إطار قانوني، لا يرتبطان بمبدأ الأعمال التدريجي. ذلك أن للدول والمجتمع الدولي واجب ومسؤوليات محددة في هذا المجال.

٣٢- ويقع الفقر المدقع بين الحقوق المدنية والسياسية، وبين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويعد مفهوم تكافل الحقوق مفهوماً أساسياً للحصول على الحق في الحياة وتعزيزه واستئصال شأفة الفقر. وإذا لم تضمن حرية الحقوق المدنية والسياسية، مثل حرية الصحافة، وحرية تكوين الجمعيات، والحق في التعليم والثقافة، فإن كل ما ينجز في مجال أسباب الأمن الأساسية سيكون سريع الزوال.

٣٣- إن الحق في التعليم والثقافة حق أساسي لتفادي الاستبعاد الاجتماعي في عالم اليوم. وهو حق يندرج ضمن الحقوق التي تنتفي في أوضاع الفقر المدقع. والانتفاع بالتعليم والثقافة للجميع، بمن في ذلك أشد الناس تعرضاً للاستبعاد، أمر ضروري من أجل القضاء على الفقر.

٣٤- ويعد الحق في التنظيم وتكوين الجمعيات لدى الفقراء والأشخاص الذين يعيشون في الفقر شرطاً للقضاء عليه. ولا يمكن استئصال شأفة الفقر من دون المشاركة النشطة للأشخاص الذين يتحملون وطأته. وهو مبدأ استطاع فريق الخبراء المخصص التحقق منه خلال أعماله، وبالتالي ينبغي مراعاته تماماً في صياغة وثيقة إعلان دولي. والحق في الاشتراك في الحياة الاجتماعية هو أحد حقوق الإنسان الأساسية الذي ينبغي أن يتبوأ الصدارة، وبخاصة في برامج القضاء على الفقر، التي لا يستشار بشأنها الفقراء بوجه عام، أو يتم ذلك بطريقة هامشية جداً.

سادساً - تتطلب بعض الجماعات والمناطق عناية خاصة

٣٥- تسنى لفريق الخبراء المخصص، في أثناء أعماله التي أُنجزها خلال السنوات الثلاث الماضية أن يلاحظ مشاركة المرأة في النضال من أجل استئصال شأفة الفقر عنصر أساسي. وفي مواجهة البؤس الذي ينتفي معه الحق

في الحياة، تتجدد النساء في مختلف أصقاع العالم، وتنظمن أنفسهن وتضعن برامج دينامية تمكنهن من التخلص من أوضاع الفقر التي تعيشها أسرهم. وينبغي أن يشكل نص إعلان دولي أداة فعالة لدعم جهود ملايين النساء في سبيل التحرر من أوضاع البؤس وتعزيز قدرتهن على العمل.

٣٦- ويلاحظ فريق الخبراء المخصص أنه من بين الأشخاص الذين يواجهون الفقر المدقع، يتعرض البعض، إضافة إلى ذلك، لأشكال أخرى من التمييز ترتبط، على سبيل المثال، بالعرق أو نوع الجنس. وتعرض بعض الجماعات البشرية لأوضاع ضعف شديد في مواجهة الفقر المدقع، مثل الأطفال والنساء والمعوقين الذين يعانون الفقر والفقر المدقع معاناة أشد حينما تحل بهم الأزمات. وفي جميع هذه الحالات، ينبغي للدولة وللجمعية الدولية أن يطبقا مبدأ التمييز الإيجابي في إطار برامج وسياسات عامة، سواء على الصعيد الوطني أو الدولي، ويضمنا استفادة أشد الناس تعرضاً للاستبعاد من تلك البرامج والسياسات وحصولهم على الدعم.

٣٧- ويعتبر فريق الخبراء المخصص أن هناك أماكن في العالم تعمّ فيها أوضاع الفقر والفقر المدقع، وتتطلب عناية خاصة من جانب المجتمع الدولي. وهي مناطق شديدة التعرض للضرر، دمرت فيها الاقتصادات المحلية والإقليمية، ويهدد فيها تغير المناخ المنتجات الزراعية التقليدية بالتلف، ويتسم فيها اقتلاع الغابات، وتدهور البيئة الطبيعية وغيرها من التغيرات بطابع مأساوي. ويرتبط بؤس تلك المناطق عامة بعمليات تتدخل فيها جهات مؤثرة، تكون مسؤولة عن ذلك.

٣٨- وينبغي لنص الإعلان الدولي أن يضع "آلية" تشمل تلك المناطق، أو الأقاليم أو الأماكن، بصفتها حيزاً يحظى بعناية ذات أولوية من جانب المجتمع الدولي. وينبغي أن تتخذ القرار المتعلق بإنشاء الرسمي لتلك المناطق وتحديد هياكلها هيئة رفيعة المستوى داخل منظومة الأمم المتحدة، بل ويتخذ مجلس الأمن ذاته. وينبغي أن يؤدي الاعتراف بمنطقة من ذلك القبيل إلى اعتماد خطة إنمائية خاصة تتألف من المساعدات الإنسانية البديهة اللزوم والعاجلة، واستثمارات في الأجلين المتوسط والطويل. كما ينبغي أن تثبت علاقة التضامن القائمة بين الدولة أو المقاطعات والمجتمع الدولي بوضوح. فإن وضع آليات فعالة من أجل استئصال شأفة الفقر من مناطق وأقاليم محددة، في عالم مشترك المصير، ومعوّم ومترايط، يبدو بمثابة التزام لا مناص للمجتمع الدولي منه.

٣٩- وثمة فئات اجتماعية ومجتمعات عرقية أو دينية أو ثقافية هي أشد تأثراً بالضرر مقارنة بفئات سكانية أخرى، وذلك بسبب التمييز التاريخي الذي تعرضت له. وكثيراً ما تعيش فئات الأقليات والشعوب الأصلية، بوجه خاص، في حالة من الفقر المدقع. وينبغي لنص الإعلان الدولي أيضاً أن يولي عناية خاصة لتلك الفئات.

سابعاً - الفساد يعيق مكافحة الفقر المدقع إعاقه خطيرة

٤٠- تمكن فريق الخبراء المخصص من أن يكتشف ميدانياً، خلال مختلف لقاءاته وزياراته، أن فساد موظفي الدولة والهيئات الخاصة على السواء يعيق إعاقه خطيرة برامج القضاء على الفقر. ولا تستطيع أن تحسن الشفافية والقدرة على التنفيذ بتلك الأوضاع إلا وسائل المراقبة والتحكم من جانب الصحافة، ومنظمات المواطنين والمجتمع المدني. ويرى فريق الخبراء المخصص أنه يجب أن يُقاضى الفساد، وتهريب الأغذية أو اللقاحات، والعقاقير الزائفة،

واختلاس الأموال، وما في حكمها، وبخاصة عندما يتعلق الأمر ببرامج ترتبط باستتصال شأفة الفقر، باعتبارها أخطر الجنايات المستحقة للعقاب سواء على الصعيد الوطني أو الدولي.

ثامناً - وضع حد للفقر المدقع: أي نهج قانوني يعتمد؟

٤١ - ناقش فريق الخبراء المخصص بإسهاب الرهانات القانونية لنهج يعتمد في مكافحة الفقر استناداً إلى حقوق الإنسان. ونظراً إلى أن الفقر المدقع وضع يؤدي إلى النيل من الكرامة البشرية وانتهاك حقوق الإنسان كافة، فقد خلص الفريق إلى أن لهذا الوضع تبعات قانونية. ويحق للأفراد الذين يجدون أنفسهم في وضع تنتهك فيه حقوقهم الأساسية، مثلما هو الشأن في حالة الفقر المدقع، أن يطالبوا بإنصافهم. ويحق لهم المطالبة باستعادة حقوقهم وتلقي التعويضات والجبر مقابل الأضرار التي لحقتهم، أسوة بالضحايا الأخرى لانتهاكات حقوق الإنسان.

٤٢ - غير أن الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع، وبسبب وضعهم ذلك، كثيراً ما يجدون أنفسهم غير قادرين على أن يعترف لهم بانتفاء الحقوق والحريات الأساسية. ونظراً إلى أنهم حرّموا بأمر الواقع بل بحكم القانون من ممارسة المواطنة، ويتعرضون للتمييز في بيئتهم المباشرة ومن جانب المؤسسات (الشرطة والإدارة وما في حكمهما)، فهم غير قادرين على المطالبة بأشكال الحماية القانونية القائمة وبالتالي الاستفادة منها^(٨). وهذا الشكل من عدم الانتفاع بالحق يؤدي بهم عملياً إلى أن يعتبرهم الناس، بل إلى أن يعتبروا أنفسهم، في نهاية المطاف، بأنهم ليسوا أهلاً للحق. وعليه، ينبغي لكل نهج قانوني لمعالجة الفقر المدقع أن يراعي ذلك الوضع، الذي يرتبط ارتباطاً مباشراً بعدم التجزئة الفعلية لحقوق الإنسان في أوضاع الفقر المدقع.

٤٣ - ويمكن اعتماد نهج قانوني لمعالجة الظواهر الحديثة للفقر من تناول موضوعي لظواهر كثيراً ما تتسم بانعدام السلطة والغموض والذاتية. ويوفر ذلك إطاراً شاملاً للعلاقات الدولية يحدد ما هو مقبول قانونياً وما هو غير مقبول، مما يتيح تجاوز النهج الأخلاقي، أو الأدبي أو الخيري المعتمد عادة. ويمكن المنظور القانوني من فهم حقوق الفقراء، والتزامات الدول، والأطراف المؤثرة في القطاع الخاص والمجتمع الدولي (انظر تقارير فريق الخبراء المخصص E/CN.4/Sub.2/2002/15، وE/CN.4/Sub.2/2003/17، وبالخصوص E/CN.4/Sub.2/2004/25).

تاسعاً - ضمان قانونية سياسة شاملة ومتواصلة لمقاومة الفقر

٤٤ - في مواجهة انتفاء مجمل حقوق الإنسان الذي يمثله الفقر المدقع، اتخذت الدول، والهيئات الدولية، ومنظمات المجتمع المدني مبادرات ترمي إلى دعم جهود الأفراد الذين يعيشون في الفقر المدقع والأفراد الذين يعملون معهم. غير أن أشكال الدعم هذه نادراً ما تندرج في إطار متماسك ورائد، وهو إطار لازم بسبب الطبيعة المتعددة الأبعاد للفقر المدقع وضرورة بذل جهود مستدامة لوضع حد له. وعليه، ينبغي لنص الإعلان الدولي المقترح أن يشجع بالخصوص الدول على اعتماد ذلك الإطار التشريعي، الذي يرمي إلى التمكين من الممارسة الفعلية لحقوق الإنسان للجميع، بما يشمل أفقرهم، على أساس احترام الكرامة المتساوية لجميع أفراد الأسرة البشرية.

٤٥ - ويمكن لذلك الإطار التشريعي، وفقاً للتوصيات التي تقدمت بها اللجنة الفرعية ضمن أعمالها السابقة^(٩)، أن تتخذ شكل قوانين أساسية أو قوانين برنامجية تدرج على المدى البعيد مجموعة من الالتزامات التي تتعهد بها الدولة. ومن ضمن تلك الالتزامات، التي سيواصل فريق الخبراء المخصص تحديدها، يجدر إدراج ما يلي:

بذل جهود متواصلة للتعرف على الأوضاع التي يعيش فيها الأشخاص، والجهود التي يبذلونها، والمبادرات المتخذة على مختلف المستويات لاستعادة الحقوق؛

تأهيل وتدريب الموظفين والمواطنين في جميع المستويات على الحوار وعلى العمل التشاركي مع أفقر السكان^(١٠)؛

إجراء مشاورات منتظمة مع الأشخاص الذين يعانون الفقر المدقع، استناداً إلى أساليب العمل التي شاركوا في وضعها بالتعاون مع المنظمات التي تعبر فيها عن آرائها؛

تقييم السياسات التي تجري متابعتها في مختلف مجالات العمل (التعليم، والصحة، والاستفادة من العدالة، إلخ.)، وهو تقييم متشدد في إطار المشاورات السالفة الذكر.

٤٦ - وتتوقف الأشكال التي يتخذها العمل بهذا النهج جزئياً على التجربة الخاصة لكل بلد. وجدير بالملاحظ أن هناك أصلاً كمية هائلة من التجارب المحلية، والوطنية والإقليمية، التي يجب دراستها والتعريف بها للأخذ في بما ورد فيها من العناصر المهمة، وذلك في إطار دولي. فقد نظم البعض حملات شملت اجتماعات وجلسات لسماع الفقراء (جنوب أفريقيا)، وأمن البعض تمثيل أكثر الناس فقراً في هيئات متابعة سياساتهم لمكافحة الفقر (بلجيكا)، واعتمد البعض الآخر قوانين أساسية لمكافحة الفقر والاستبعاد الاجتماعي (فرنسا ومقاطعة كيبيك في كندا).

٤٧ - كما يود فريق الخبراء المخصص، في إطار مشاوراته مع الأشخاص الذين يعانون الفقر المدقع، أن يواصل استكشاف إمكانية إسهام الآليات القضائية التي توفر إمكانات الانتصاف من أجل الأعمال الفعلية للحقوق، لا سيما ما يسهم منها في تحقيق سبل الأمن المادي الأساسي، بل وأيضاً ما يتعلق منها بالاستفادة من العدالة، والحق في التعبير وفي المشاركة في الحياة الاجتماعية. ويجب أن يتم ذلك على ضوء التقدم المحرز خلال السنوات الماضية في العديد من مناطق العالم لإتاحة سبل قضائية تمكن من الانتفاع الفعلي لأفقر الناس بالحقوق والحريات الأساسية.

عاشراً - مشاركة الفقراء واستشارتهم أمر لا بد منه

٤٨ - خلص فريق الخبراء المخصص إلى اقتناع راسخ بأنه ما لم توضع آليات لمشاركة الفقراء والأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع، فلن تكون هناك إمكانية لاستئصال هذه الآفة أو الإفلات من هذا الوضع الذي ينتهك حقوق الإنسان.

٤٩ - ويتبنى فريق الخبراء المخصص قرار الجمعية العامة ١٠٦/٥٥ الذي يؤكد من جديد "أنه من الجوهر أن تعزز الدول مشاركة أكثر الناس فقراً في عملية صنع القرار في المجتمعات التي يعيشون فيها، وفي تعزيز حقوق

الإنسان وفي الجهود الرامية إلى مكافحة الفقر المدقع، وتمكين الناس الذين يعيشون في فقر والفئات الضعيفة من تنظيم أنفسهم والمشاركة في جميع جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولا سيما وضع الخطط وتنفيذ السياسات التي تؤثر فيهم لتمكينهم من أن يصبحوا شركاء حقيقيين في التنمية" (الفقرة ٢).

٥٠ - وكما أكد المشاركون في المنتدى الاجتماعي. "فإن صوت الفقراء في المجتمع الحديث هو سبيل أمل وتضامن ويجب مراعاته في إنجاز خطط استئصال شأفة الفقر وإعمال حقوق الإنسان".

حادي عشر - منظور القانون الدولي من أجل الممارسة الفعلية للحقوق

٥١ - يعتبر فريق الخبراء المخصص أنه من الضروري أن يُدمج في القانون الدولي منظور قضائي من أجل الأعمال الفعلية لحقوق الجميع، بمن في ذلك أضعفهم. ويمكن النهج القائم على حقوق الإنسان من إقامة علاقات رسمية ومؤسسية بين المسؤولين عن الإنفاذ الكامل لحقوق الإنسان على الصعيد الوطني والدولي والأفراد والفئات الذين يعيشون في فقر مدقع. ويمكن النهج من إيجاد نظم متابعة، وتقييم، ومؤشرات ومراقبة سواء على الصعيد الوطني أو الدولي على السواء.

٥٢ - إن الإطار الدولي لحقوق الإنسان هو الإطار الوحيد الذي يمكن للحقوق أن تمارس فيه وتُقيّم ويُطالب بها. ويعتبر فريق الخبراء المخصص أن الحقوق والحريات الأساسية، التي يجب أن تُضمن للفقراء، شأنهم شأن جميع المواطنين، رغم أنها تظل حبراً على ورق بحكم الواقع فيما يخص الفقراء، يجب أن تُعتبر أساساً للسياسات الوطنية والدولية، سواء كان ذلك في عملية التعريف، أو في سياسات الاستثمار أو في القرارات التي تؤثر في الأفراد أو فئات الأشخاص ومختلف قطاعات المجتمع الوطني والدولي.

٥٣ - ويعتبر فريق الخبراء المخصص أنه نظراً إلى أن الفقر المدقع ينال من مجمل الحقوق ويؤدي أحياناً إلى انتهاكات للحق في الحياة، فهو يؤدي فعلاً إلى انتفاء الكرامة المتساوية لجميع بني الإنسان، وبالتالي يجب أن يحظى من الآن فصاعداً بالعناية نفسها التي تحظى بها أشكال الانتهاك الأخرى للحقوق والحريات الأساسية، مثل الفصل العنصري أو الرق. ويتفق فريق الخبراء المخصص مع تصريحات نيلسون مانديلا، الذي نعت في شباط/فبراير ٢٠٠٥ اللامبالاة بالفقر المدقع بأنها جريمة ضد الإنسانية: "... وبديهي أن المهمة لن تكون سهلة. غير أن عدم القيام بذلك سيشكل جريمة ضد الإنسانية، أطالب الإنسانية جمعاء اليوم بالتصدي لها. وعندئذ يمكننا أن نقف جميعاً ورؤوسنا عالية ...".

٥٤ - ويرى فريق الخبراء المخصص أنه من اللازم وضع مجموعة من المؤشرات تسمى "تقييم الأثر الاجتماعي"، تستند إلى حقوق الإنسان، ويجب مراعاتها قطعاً في القرارات السياسية الدولية، وفي القرارات المتعلقة بالاستثمارات الاقتصادية، وكذلك في القرارات التي تتعلق بالتجارة الدولية، التي تهدف إلى صون الحياة البشرية وكرامتها. وينبغي لنص الإعلان الدولي المزمع إصداره أن يتضمن بدقة شديدة هذا الالتزام للأطراف المؤثرة الدولية والأطراف المؤثرة الوطنية. ولا يمكن للفقر المدقع أن يعتبر فقط النتيجة غير المرجوة والعفوية لقرارات السياسات الاقتصادية أو الاستثمار أو الإدارة أو غيرها. ويمكن الطابع الشامل للاقتصاد العالمي من وضع آليات استباق،

وتنص إحداها على أن يتضمن كل قرار أو مشروع التبعات الناتجة عنه على مستوى اتساع رقعة البؤس أو انحسارها.

٥٥ - ويعتبر فريق الخبراء المخصص أنه يجب أن يشمل هذا المنظور للحقوق واجبات ومسؤوليات الأطراف المؤثرة الوطنية، من القطاع الخاص والعام، ولا سيما الدول، التي تتحمل في كنف السيادة الأعمال الكامل لحقوق الإنسان. وينبغي أيضاً تحديد مسؤوليات وواجبات الأطراف المؤثرة الدولية في القطاعين العام والخاص، التي كثيراً ما تؤثر تحديداً في بروز أوضاع البؤس الجماعي أو التخلص منها في عالم تسوده العولمة.

٥٦ - إن فريق الخبراء المخصص لمقتنع بأن اعتماد منظور لحقوق الظواهر المرتبطة بالفقر المدقع من خلال إعداد نص إعلان عن حقوق الإنسان واستئصال شأفة الفقر هو شرط لازم لتحقيق السلم العالمي، وبأن هذا النص سيسهم في ذلك.

ثاني عشر - الاستنتاجات والتوصيات

٥٧ - إن فريق الخبراء المخصص، إذ يلاحظ أنه قد حان الوقت الآن لقطع شوط جديد على أساس المعلومات التي جمّعها، من مختلف المصادر، وبخاصة المعلومات المجمعة من أشخاص يعانون الفقر المدقع أو من منظمات يعبر فيها هؤلاء الأشخاص عن آرائهم، يوصي اللجنة الفرعية بما يلي:

(أ) أن يواصل الفريق عمله التشاوري الذي يقوم به مع الفقراء بغية جمع العناصر المناسبة لصياغة نص إعلان دولي عن حقوق الإنسان واستئصال شأفة الفقر لتقديم تلك العناصر إلى اللجنة الفرعية في دورتها الثامنة والخمسين؛

(ب) أن تطلب من لجنة حقوق الإنسان الإذن بإنشاء فريق عامل مكلف بالشروع في عملية صياغة نص إعلان عن حقوق الإنسان واستئصال شأفة الفقر المدقع على أساس عمل فريق الخبراء المخصص.

٥٨ - وينبغي لهذه الحقبة الجديدة أن تشمل تنظيم حلقة دراسية للخبراء بغية صياغة مشروع النص والتشاور، على أوسع نطاق ممكن، مع الجمعيات والمنظمات الإنمائية، الحكومية وغير الحكومية، والهيئات الدولية وغيرها من الهيئات التي تكافح الفقر المدقع وأفقر الناس ذاتهم. وينبغي للفريق العامل أن يُعد منهجية تمكن من إنجاز هذه العملية التشاركية. كما ينبغي أن تراعى الخبرة التي اكتسبها فريق الخبراء المخصص في الحلقات الدراسية التي شارك فيها أشخاص يعيشون في فقر مدقع.

الحواشي

- (١) انظر التقرير عن الحلقة الدراسية في الإضافة إلى هذا التقرير (E/CN.4/Sub.2/2005/20/Add.1)، المرفق الثاني.
- (٢) المرجع ذاته، المرفق الأول.
- (٣) انظر قائمة الوثائق التي أعدها فريق الخبراء المخصص، في الإضافة إلى هذا التقرير (E/CN.4/Sub.2/2005/20/Add.1)، المرفق الرابع.
- (٤) A/CONF.166/9. وتنص الفقرة ٩ على العمل على تعزيز التنمية الاجتماعية كي يتسنى لجميع الناس "رجالاً ونساءً، وبخاصة أولئك الذين يعانون الفقر، أن يمارسوا حقوقهم ويسخروا الموارد ويتقاسموا المسؤوليات التي تمكنهم من العيش الرضي والمساهمة في توفير أسباب الراحة لأسرهم ومجتمعاتهم ولل بشرية جمعاء".
- (٥) انظر على سبيل المثال القرار ١٦/٢٠٠٥ الذي تؤكد فيه اللجنة من جديد "أن الحق في الحياة يشمل الحق في العيش بكرامة مع توافر الحد الأدنى من ضروريات الحياة" (الفقرة ١ (ب)).
- (٦) يبرز ذلك بوضوح في الأمثلة الواردة في الإضافة إلى هذا التقرير (E/CN.4/Sub.2/2005/20/Add.1).
- (٧) انظر الحاشية ١ أعلاه.
- (٨) انظر بالخصوص أمثلة عديدة عن ذلك الواقع في "Voices of the poor: can anyone hear us"، Banque mondiale/Oxford University Press, 2000، ص ٢٤٩ والصفحات التالية.
- (٩) انظر بالخصوص E.CN.4/Sub.2/1996/13.
- (١٠) انظر بالخصوص E/CN.4/2001/54 و Corr.1 (الفقرة ٧٣): "من واجب كل مواطن، أياً كانت خلفيته، أن يكون على اطلاع على ظروف عيش أفقر الناس وتطلعاتهم لكي يتمكن من مخاطبتهم. وبدون ذلك لا يمكن أن تقوم شراكة. وسنحتفظ بمواقفنا الاستعلائية في أفضل الحالات، ونتبنى مواقف شبيهة بالعنصرية وكره الأجانب في أسوأها".

تذييل

قرارات لجنة حقوق الإنسان بشأن الفقر المدقع وحقوق الإنسان: ١٠/١٩٨٩، و١٥/١٩٩٠، و١٤/١٩٩١، و١١/١٩٩٢، و١٣/١٩٩٣، و١٢/١٩٩٤، و١٦/١٩٩٥، و١٠/١٩٩٦، و١١/١٩٩٧، و٢٥/١٩٩٨، و٢٦/١٩٩٩، و١٢/٢٠٠٠، و٣١/٢٠٠١، و٣٠/٢٠٠٢، و٢٤/٢٠٠٣، و٢٣/٢٠٠٤، و١٦/٢٠٠٥.

قرارات اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان المعنونة "حقوق الإنسان والفقر المدقع": ٢٧/١٩٩٢، و٣٥/١٩٩٣، و٤١/١٩٩٤، و٢٨/١٩٩٥، و٢٣/١٩٩٦، و٨/٢٠٠١، و١٣/٢٠٠٢، و١٣/٢٠٠٣، و٧/٢٠٠٤، والمقرر ١١٩/١٩٩٠.

ويشكر فريق الخبراء المخصص مؤسسة نيون لتمكينها من عقد لقاءات بوني (الهند) في عام ٢٠٠٤، وساو باولو (البرازيل) في عام ٢٠٠٥. كما يشكر جامعة الأمم المتحدة والحكومة اليابانية على تيسيرهما اجتماع الفريق المخصص في طوكيو عام ٢٠٠٢. ويشكر لجامعة ساو باولو تنظيمها الحلقة الدراسية المعقودة في عام ٢٠٠٥ في تلك المدينة. ويود أن يشكر أيضاً العديد من المنظمات غير الحكومية التي ساهمت بنشاط في تنظيم الحلقة الدراسية والمشاورات، ولا سيما الحركة الدولية لإغاثة الملهوف - العالم الرابع. والقرارات التي اتخذت والأشواط التي قُطعت خلال السنوات الماضية تمت بالتشاور والتعاون مع العديد من المنظمات، التي تتخذ من جنيف مقراً لها، والتي يشكرها فريق الخبراء المخصص ويقر بإسهامها. وأخيراً يشكر الفريق ممثلي الدول والحكومات التي عملت باستمرار في ذلك الاتجاه والتي دعمت أعضاء الفريق في أنشطته.
